الأمم المتحدة CEDAW

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/SR.376
8 December 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة

الدورة الثامنة عشرة

محضر موجز للجلسة ٣٧٦

المعقودة بالمقر، نيويورك
يوم الجمعة، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيدة خان

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع المقدمان من المكسيك (تابع)

تنفيذ المادة ٢١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

../..

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها كذلك على نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations plaza.

وستدرج تصويبات محاضر الجلسات العلنية للجنة في هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من الاتفاقية (تابع)

التقريران الدوريان الثالث والرابع المقدمان من المكسيك (تابع) (CEDAW/C/MEX/3-4 and Add.1 and) (CEDAW/C/1998/I/CRP.1/Add.4)

١ - بناء على دعوة الرئيس، أخذت السيدة ساوري (المكسيك) مقعدها إلى طاولة اللجنة.

٢ - السيدة ساوري (المكسيك): واصلت إجابتها على السؤال بمقتضى المادة ٤١ الوارد في تقرير الفريق العامل لما قبل الدورة (CEDAW/C/1998/I/CRP.1/Add.4) فقالت إن البرنامج الوطني للنساء هو الذي يقوم بتنسيق شبكة التعاون الفني بين المؤسسات والوكالات التي تقدم الدعم للمرأة الريفية. ومنذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ عقدت ثلاثة اجتماعات عمل بشأن سياسات وبرامج القطاع العام للمرأة الريفية بغرض إدماج المنظور الجنساني في مجالات تتراوح بين الصحة والتعليم والعمل إلى التمويل والتنمية المستدامة والمشورة القانونية ومسائل الأسرة. وكان من بين الالتزامات التي اتخذت في الاجتماع الأول، إقامة آليات مشتركة بين الوكالات وداخل الوكالة الواحدة لخلق مشروعات إنتاجية وإنمائية، وعرض إقامة حلقات عمل عن أساليب التفاوض بشأن العقود، وتعزيز التعاون مع مؤسسات التنمية الريفية على مستوى الولاية والمستوى الفيدرالي، وتوثيق الروابط مع المنظمات غير الحكومية بهدف تحديد العقبات التي تحول دون الحصول على قروض والتغلب على هذه العقبات، ونشر المعلومات التي تراعي المنظور الجنساني. وركز الاجتماع الثاني الذي خصص للإصلاح الزراعي على دراسة دور المرأة المكسيكية في الزراعة، وعلى كتاب اشتركت في نشره وزارة التنمية الاجتماعية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن دور المرأة المكسيكية في الحكومة المحلية. وسوف تواصل الشبكة تشجيع التنسيق الوثيق على المستوى الوطني في محاولة للوفاء بالالتزامات الدولية، وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية للمرأة الريفية المكسيكية بواسطة الجهات المختصة بهدف الحصول على مساعدات دولية لمختلف المشروعات، وقيام الوكالات الحكومية بصياغة نهج متكامل لبعض المجالات مثل الصحة، والعمل، والتعليم، والتعاون الدولي.

٣ - ومضت تقول إن الدراسة الاستقصائية الوطنية عن الأنشطة والبرامج والمشروعات الخاصة بالمرأة الريفية التي اضطلعت بها مختلف وزارات الدولة، أسفرت عن إضافة ٣٠ مؤسسة فيدرالية عامة، و ٦ مؤسسات أكاديمية، و ١٥ منظمة اجتماعية، و ١٠ منظمات غير حكومية، إلى الشبكة الوطنية. وقامت وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية بتوريد المعدات إلى المرأة الريفية، كما قامت، ضمن جملة أمور أخرى، بتشجيع الأنشطة الزراعية، والمشاريع الصغرى، وزراعة الخضر والفاكهة في الحدائق المنزلية، واستعمال الآلات متوسطة الحجم. ونفذت وزارة التنمية الاجتماعية برامج للقضاء على الفقر، من بينها برامج للعمال الزراعيين وبرامج لإقامة مشاريع اجتماعية، كما أنشأت صندوقا لدعم المؤسسات التي تملكها

المرأة الريفية وصناديق إقليمية للسكان الأصليين. وقدم المعهد الوطني للسكان الأصليين، بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، موارد إلى ٥٠٠ ٤ امرأة من السكان الأصليين. وفي عام ١٩٩٦، نفذ البرنامج الوطني للمرأة مشروعات لتحسين التغذية والإسكان والإنتاج. وفي إطار مشروع اللامركزية والتنمية الإقليمية، الذي يدعمه البنك الدولي، يجري تنفيذ برنامج رائد للأنشطة الإنتاجية للنساء من السكان الأصليين وسكان ميستيزو في شمال فيراكروز ووسطها. وتقوم وزارة الإصلاح الزراعي بتنفذ برنامج للتصديق على قطع الأراضي المشاع. وهناك ٠٠٠ ١٣٩ مزارعة من مزارعات الأرض المشاع، يمثلن ١٧,٥ في المائة من السكان الذين لهم حق بملكية صغيرة أو ملكية قطعة من الأرض المشاع. كما دعمت الوزارة الاحتياجات الأساسية اللازمة لإنتاج المرأة الريفية في أكثر المناطق حدية.

٤ - وشجعت وزارة الخزانة والائتمان العام إدماج المرأة في الإنتاج الزراعي، وقدمت تسهيلات ائتمانية لهذا الغرض. فقدم البنك الوطني للتسليف الريفي ما مجموعه ٢٤ مليون بيزو قروضا زراعية إلى ٤٥١ منظمة للمرأة الريفية. واشتركت وزارة الصحة في برنامج للكشف عن حالات سرطان عنق الرحم والرحم والثدي، وكذلك تضخم الأنسجة (الثدن). وقدمت أيضا خدمات لتخطيط الأسرة والرعاية والمساعدات السابقة على الوضع في حالات المخاض والولادة في المجتمعات المحلية التي لا توجد بها قابلات تقليديات.

٥ - وشجع الاتحاد الوطني للمزارعين النهوض بمصالح المرأة الريفية بتشجيعه للقيادات النسائية على مستوى القاعدة، فقدم الاتحاد الوطني للوحدات الزراعية النسائية والمنظمات الاقتصادية للمرأة الريفية تدريبات على الأعمال للمرأة في المناطق الريفية. كما قدم صندوق ماريا لافال أوربينا للمنح الدراسية إلى بنات المزارعين والصيادين الفقراء في الريف.

٦ - وفي إطار برنامج بعنوان "النساء المتضامنات"، وهو برنامج يقدم خدمات إلى المجتمعات المحلية الريفية، وبدرجة ما إلى السكان الأصليين، تقوم ٥٠٠ ٤ لجنة نسائية بتنفيذ ١٠٠ ٦ مشروع اجتماعي وإنتاجي، وفي فيراكروز، جرى تعزيز لمشاركة النساء الريفيات في تنمية أنفسهن، وفي تنمية العمل الجماعي للمرأة، وذلك بفضل برنامج مبتكر للمرأة. فالمشروعات التقليدية المتعلقة مثلا بالمياه، والكهرباء، وورش الحياكة، تهدف إلى تخفيف عبء الأعمال المنزلية، وزيادة الكفاءة، وإدرار الدخل. ففي ست سنوات، تم تشكيل ١٤ منظمة إقليمية تضم ١٠٦ ٨ نساء في إقليم سييرا نورتي بولاية فيراكروز. وشجعت المنظمات الإقليمية ٤٣٩ مشروعا إنتاجيا، ونشرت دليلا عن الحلقات التدريبية للنساء من السكان الأصليين.

٧ - وردا على السؤال ٤٧ في إطار المادة ١٤، قالت إن وسائل منع الحمل توزع على نطاق واسع في شياباس بهدف تقليل معدلات الخصوبة العامة، وهي أعلى معدلات في المكسيك (٣,٦ طفل لكل امرأة). ونسبة مشاركة المرأة في الاقتصاد هي ٢٨,١ في المائة في شياباس، مقابل ٣٥,١ في المائة في المتوسط في المكسيك. وتعمل نساء شياباس في القطاع الثالث أساسا. وتنتشر الأمية بين نصف البنات تقريبا في سن ٦-١٤ سنة، وتصل إلى ٦٥ في المائة بين النساء فوق سن ١٥ سنة من السكان الأصليين.

٨ - وفي ظل العزلة الثقافية والاعتماد على الأرض ومواردها، تزداد مشاكل ملكية الأراضي والاستغلال الزراعي في شياباس تعقيدا بفعل النمو السريع في عدد السكان، لا سيما في مناطق الأدغال. كما ازدادت حدة التوتر في هذا الإقليم بفعل انهيار أسعار البن، وعدم تنوع المحاصيل، وإغلاق الأسواق الوطنية أمام اللحوم القادمة منه لأسباب صحية. وقد أولت الحكومة الفيدرالية أولوية قصوى للحالة في شياباس، حيث ركزت برامجها للقضاء على الفقر على الصحة والتعليم والإسكان والبنية الأساسية الاجتماعية. ولكنها تواصل في نفس الوقت عمليتي المصالحة وإقرار السلام.

٩ - وفي إطار العنصر الأول من الاستراتيجية الاجتماعية والإنتاجية التي وضعتها الحكومة الفيدرالية - وهو عنصر تمويل التنمية - أولت الحكومة أولوية قصوى لإقليم شياباس في ميزانيتها السنوية. وبموجب هذه الاستراتيجية التي صممت لعلاج التخلف الشديد لهذا الإقليم، قدم ٥٧ مليار بيزو لمساعدة المناطق التي هي في أمس الحاجة إلى هذه المساعدات، مع كفالة التوزيع العادل للموارد والقضاء على الفقر. وبموجب اتفاق التنمية الاجتماعية، خصصت ٣ مليارات أخرى لتمويل التنمية، ذهب أغلبها إلى الحكومات المحلية لتستخدمها بصورة مباشرة.

١٠ - ونظرا لأن الاستراتيجية الاجتماعية للحكومة الفيدرالية ركزت أيضا على تحسين البنية الأساسية، فقد كانت هناك استثمارات كبيرة في هذا المجال عام ١٩٩٤ لتحسين مياه الشرب، ومرافق المجاري، وتوصيل الكهرباء إلى البلديات. وبدأت وزارة النقل والمواصلات في تنفيذ برنامج طموح لشق الطرق، شمل مشروعات للإنشاءات على الطريق السريع بطول الحدود الجنوبية، وتمهيد الطرق ورصفها، وإقامة جسر عالمي، وإنشاء مطاري بالنكي وسان كريستوبال. وقامت الهيئة الوطنية للمياه بتركيب شبكة لتزويد ٢٩٠ مجتمع محلي بمياه الشرب، ليستفيد منها ٠٠٠ ٢٠٠ مواطن.

١١ - وأسفر البرنامج الفيدرالي لتحسين نشر التعليم وجودته عن زيادة ملموسة في عدد التلميذات المقيدات في المدارس في الصفوف الثلاثة الأخيرة من الدراسة الابتدائية، وهو ما يربو عن ضعف المعدل الوطني. وقد بنيت مرافق تستوعب ٠٠٠ ١٠٣ تلميذ جديد في هذا المستوى، كما زودت ٣٠٠ مدرسة بأجهزة التلفاز. وزاد عدد التلاميذ الذين يتمون تعليمهم المدرسي بنجاح من ٤٣ في المائة عام ١٩٩٤ إلى ٦١ في المائة في العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٦. ومن بين المبادرات الأخرى توزيع الكتب المدرسية باللغات الرئيسية للسكان الأصليين، وبرامج تعليم للمجتمعات المحلية استفاد منها ٠٠٠ ٤٠٠ تلميذ في المناطق التي يقطنها السكان الأصليون. وبالإضافة إلى ذلك، فتحت ٥٠ مدرسة ثانوية جديدة وجامعة فنية واحدة. وفي مجال الصحة، فتح ٣٢ وحدة للرعاية الصحية الأولية في عام ١٩٩٧ وحده، لتزيد التغطية الصحية بذلك بنسبة ١٠ في المائة ليستفيد منها ٨٧ شخصا من بين كل ١٠٠ شخص.

١٢ - وفي مجال التغذية، أصبحت وجبة الإفطار المجانية توزع على نحو نصف التلاميذ المقيدين في برامج ما قبل المدرسة وفي المدارس الابتدائية، بالإضافة إلى قيام ٧٣٠ ١ مستودع ريفي بخدمة مليوني مواطن تقريبا. كما يحصل ٠٠٠ ١٦٠ طفل على حصص يومية من اللبن وتحصل ٠٠٠ ٧٠ أسرة على حصص

يومية من التورتيلا. كما تستفيد أسرة واحدة من بين كل ثلاث أسر تقريبا في تشياباس من التغذية المتكاملة، ومن برامج الصحة والتعليم التي تنفذ في منطقة لوس التوس والمناطق الجبلية.

١٣ - وقد ركزت برامج الحكومة - سعيا وراء خلق ٠٠٠ ٣٠ فرصة عمل جديدة، في مجال الزراعة أساسا، وللشباب في المقام الأول - على تنويع الإنتاج وتشجيع المحاصيل النقدية. ويقوم "التحالف الريفي" بدعم برامج تربية الماشية، وإنتاج الألبان، وتحسين الصفات الوراثية، كما يقدم القطاع الخاص المساعدة لتنويع المحاصيل، بما في ذلك زراعة النخيل الأفريقي، ومزارع الأشجار التجارية. واشتركت المنظمات الاجتماعية في عدد من البرامج التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والدخل، من أجل خلق ٠٠٠ ٢١ فرصة عمل مؤقت سنويا. ومنحت تسهيلات ائتمانية بدون فائدة إلى نحو ٠٠٠ ٥٥ منتج، وحصل أكثر من ٠٠٠ ٥٠ منتج من السكان الأصليين على دعم سنوي من الصناديق الإقليمية للمعهد الوطني لشؤون السكان الأصليين. وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك ٥٠٠ مشروع إنتاجي، توفر ما يقرب من ٠٠٠ ١٣ فرصة عمل في كل سنة، تمول من الميزانية الموسعة للصندوق الوطني للمشاريع الاجتماعية في منطقتي التوس وسييرا في المقام الأول، وفي المناطق الشمالية ومناطق الأدغال أيضا. وكان تعزيز المنظمات الاجتماعية عنصرا أساسيا في جميع البرامج المتعلقة بالإنتاج والعمالة. وتهدف هذه البرامج، التي تقوم على المشاركة بطبيعتها، إلى إتاحة الفرصة أمام المنتجين الريفيين والمنتجين من السكان الأصليين للحصول على التمويل والتكنولوجيا والتدريب.

١٤ - وأبرم عدد من الاتفاقات لتحسين الوضع في شياباس. فبموجب الاتفاقات الزراعية التي أبرمت في عام ١٩٩٦ بين الحكومة و ٧٢ منظمة للمزارعين والسكان الأصليين، تم توزيع ٠٠٠ ١٨٧ هكتار من الأراضي. وأنشئ صندوق استثماري لدعم هذه الاتفاقات. وبموجب الاتفاقات الإقليمية تم إنشاء مراكز للخدمة الاجتماعية في منطقتي لاس كانيادس ولوس آلتوس، والمناطق الشمالية والجبلية. وكانت هذه المراكز بمثابة آليات لصياغة استراتيجيات إنمائية بمشاركة المجتمع المحلي. وكان البرنامج الخاص بلاس كانيادس نموذجا لبرنامج ناجح، استخدم فيه أكثر من ٢٤٠ مليون بيزو لتركيب مرافق للكهرباء والمياه، ولتحسين المساكن والطرق في الريف. وقد قام هذا البرنامج على التحاور والتشاور، مثلما حدث مع جيش زاباتا للتحرير الوطني. وكان التحاور هو الأساس أيضا في الاتفاق الاجتماعي المتعلق بالمناطق الشمالية ومنطقة تشول، والذي أسفر عن بناء مرافق صحية، وشق الطرق ورصفها، وتوصيل مياه الشرب إلى ٢٠ مجتمع محلي. أما الاتفاق الاجتماعي الخاص بمنطقة لوس التوس، وهي منطقة من أشد مناطق ولاية شياباس ازدحاما بالسكان، فقد أسفر عن إقامة بنى أساسية، والتوسع في الخدمات، والترويج للتنمية الانتاجية.

١٥ - ولاحظت السيدة ساوري وهي تحدد التقدم العام الذي تحقق في ولاية شياباس أثناء الفترة ١٩٩٥-١٩٩٧، أن الخدمات الصحية الأولية قدمت إلى ٠٠٠ ٦٠٠ مواطن، وقامت حملة للتطعيم شملت ٩١ في المائة من الأطفال من عمر سنة إلى أربع سنوات، وتحقق انخفاض بنسبة ٢٥ في المائة في حالات الوفاة بسبب الإسهال الحاد عند الأطفال دون سن الخامسة فيما بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٦، ووضع برنامج "الصحة ٢٠٠٠ في شياباس"، كما أنشئ معهد لا مركزي للصحة عام ١٩٩٦. وفي عام ١٩٩٨ وضع برنامج لمساعدة المشردين بسبب الصراع في شياباس. وقدم هذا المعهد خدماته في الأيام التسعة الأولى من عمله إلى

٣٠٠ ٢ من السكان الأصليين والأطفال. ونتيجة للصراع الدائر في الولاية، بدأت النساء في تنظيم أنفسهن من أجل تأكيد حقوقهن في الوقت الذي يقوم فيه البرنامج الوطني للمرأة برصد الحالة في شياباس. والكثير من المقترحات المقدمة في إطار الثورة السياسية تتعلق بالمرأة، مثل أهمية احترام حقوقها الإنسانية وكرامتها ونزاهتها في حل الصراع. واعتراف السلطات المحلية بالقرارات التي اتخذتها المنظمات النسائية، ومشاركة المرأة على قدم المساواة في انتخاب السلطات المحلية. وتنظر الوكالات الحكومية الآن في مقترحات وطلبات النساء من السكان الأصليين بحثا عن الطريقة المناسبة للاستجابة لها، كما تحصل المنظمات غير الحكومية التي عملت مع هؤلاء النسوة على دعم من أجل تحقيق نتائج أفضل في مختلف الأنشطة موضع التنفيذ.

١٦ - وفي إشارة إلى السؤال ٤٨ في إطار المادة ١٤ من تقرير الفريق العامل لما قبل الدورة، قالت السيدة ساوري إن الخدمات الصحية تأخذ في الاعتبار المخاطر الصحية الرئيسية. وتعالج المشكلات التي لها أولويتها. وبموجب برنامج للصحة الإنجابية قامت حملة للإعلام والتوعية والإرشاد، تقوم على مبدأ "الموافقة المشتركة والواعية" بالترويج لاستخدام مختلف وسائل منع الحمل. ويوفر هذا البرنامج دورات لتعليم الصحة الجنسية لنحو ٦٠ في المائة من المراهقين في المجتمعات المحلية الريفية. ولجميع نساء الريف في سن الحمل اللوات يحصلن على معلومات عن عوامل الخطر أثناء الحمل. ومن بين أهداف هذا البرنامج في الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٠، تخفيض حالات الوفاة التي يمكن تلافيها بين الأمهات بنسبة ٢٠ في المائة، وتحليل ٥٠ في المائة من حالات الوفاة بين الأمهات بهدف صياغة استراتيجيات وقائية، ومتابعة ٩٠ في المائة من حالات الحمل الخطرة بمساعدة متطوعين من المجتمع المحلي والمعاونين الصحيين الريفيين والقابلات، وتوزيع وسائل منع الحمل على ٩٠ في المائة من النساء اللوات سبق لهن الإنجاب، وتحقيق زيادة بنسبة ٨٠ في المائة في استخدام وسائل منع الحمل داخل الرحم أو بالطرق الجراحية. كما يروج البرنامج لمحو أمية ٣٠٠ ١٤ امرأة ممن يتلقين رعاية صحية كاملة، ولتوفير التعليم الأساسي لهن. وبالإضافة إلى ذلك، تجري متابعة النساء الحوامل بواسطة متطوعين محليين بموجب برنامج "تبني امرأة حامل". ومن بين الجوانب الحيوية الأخرى في الرعاية الصحية، إزالة الظروف غير الصحية بإقامة دورات مياه وتوفير التدريب على معالجة المخلفات البشرية، وإضافة الكلور إلى المياه.

١٧ - وبدأ المعهد الوطني لتعليم الكبار، الذي يخدم ٢,٢ مليون امرأة، ٧٦ في المائة منهن يعشن في المناطق الريفية، في وضع مشروع لمحو الأمية بمنظور جنساني. ومن بين وسائل التعليم عن بعد، شبكة توزيع التلفاز للتعليم بالسواتل، وسلسلة للتعليم بالتلفاز تعد الأمهات للعمل كمربيات في المجتمع المحلي. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨، سيجري توزيع بطاقة صحية على النساء في المكسيك لمتابعة الرعاية قبل الوضع وتسهيل عملية تخطيط الأسرة، والكشف المبكر عن حالات سرطان الرحم وعنق الرحم. ومن بين البرامج الأخرى، برنامج التعليم والصحة والتغذية الذي بدأ تنفيذ في العام الدراسي ١٩٩٧-١٩٩٨ كجهد متعدد القطاعات للقضاء على الفقر المدقع بتشجيع الأطفال على الانتظام في الدراسة.

١٨ - وفيما يتعلق بالنسبة المئوية للمرأة بين المهاجرين الذين يهجرون المناطق الريفية إلى الحضرية (السؤال ٤٩)، فإن نصف مجموع المهاجرين تقريبا في المدة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢ كن من النساء، وهاجر

ثلاثة أرباعهن تقريبا إلى مدن يسكنها أكثر من ٠٠٠ ٢٠ نسمة. ويمكن قياس الهجرة أيضا بالنسبة لمكان الميلاد، فطبقا لإحصائي عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٥، كانت المرأة تمثل ٥٢ في المائة من ١٤ مليون نسمة يعيشون حينئذ في مكان غير مكان ميلادهم. وبالنسبة لحالة المهاجرات، تشير بيانات الفترة من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٢ إلى أن ٥ في المائة تقريبا ممن تزيد أعمارهن على ست سنوات كن بلا تعليم، و ٥٢ في المائة منهن حصلن على التعليم الابتدائي، و ٣٤ في المائة على التعليم الثانوي، و ٨ في المائة على التعليم العالي. وأغلب المهاجرات كن في سن المراهقة أو شباب، أما من تقل أعمارهن عن ١٥ عاما، فقد هاجرن مع أسرهن عادة. وتراوحت أعمار ١٣ في المائة من النساء بين ٥-١٤ سنة، و ١٦ في المائة منهن بين ١٥-٢٤ سنة، و ١٢ في المائة منهن بين ٢٥-٣٤ سنة، و ٥ في المائة كن فوق سن ٣٥ سنة.

١٩ - وفيما يتعلق بالتشريع الخاص بالمعاشرة (سؤال ٥٠)، فإن قوانين العمل والضمان الاجتماعي تعطي نفس الحقوق إلى الشريكين بحكم القانون العام وإلى زوجات العمال. ولكن لا تعتبر أي شراكة واقعية معاشرة: فلا بد لأي زوجين من أن يكون لهما أطفال يعترفان بهم، أو أن يكونا قد عاشا معا خمس سنوات على الأقل بشرط كونهما غير متزوجين خلال فترة المعاشرة. فالمادة ٥٠١ من قانون العمل الفيدرالي تنص على أن من حق الشريكين الباقيين على قيد الحياة الحصول على منحة الوفاة في حالة وفاة أحدهما، إذا توافرت فيهما الشروط السابقة، وإذا كان العامل هو العائل. وقالت إن حكومتها سعت إلى إعطاء اللجنة أكبر قدر ممكن من المعلومات، وإن كانت تدرك إنها لا بد أن تفعل الكثير لكي تضمن المساواة في الحياة اليومية لكل مواطنيها.

٢٠ - السيدة فرير: أثنت على الحكومة لصراحة تقريرها وتبادلها وجهات النظر المفيدة التي أجرتها مع المنظمات غير الحكومية قبل تقديمه. وأثنت أيضا على مستوى الوفد الرفيع الذي أرسلته الحكومة للاجتماع باللجنة، وعلى أجوبة الوفد الشاملة عن الأسئلة في تقرير فريق عمل ما قبل الجلسة.

٢١ - وقالت إن إحدى أهم الخطوات التي اتخذتها الحكومة تتمثل في إنشاء البرنامج الوطني للمرأة، وأنه تم في واقع الأمر تبني الكثير من البرامج والأنظمة والقوانين ذات الصلة منذ صدور التقرير السابق، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بمكافحة العنف ضد المرأة. وأضافت أن المعلومات المقدمة عن التعليم، والصحة والتوظيف على درجة بالغة من الأهمية. وقدم الوفد انطباعا جيدا عن الإنجازات والعقبات التي أكدتها مصادر خارجية.

٢٢ - ومضت تقول إنه رغم أن الدستور كفل المساواة بين الجنسين، وأنه تم دمج الاتفاقية في القانون المحلي، فإن بعض القوانين المكسيكية ما زالت لا تتلاءم مع الاتفاقية استنادا إلى دراسة أجرتها لجنة حقوق الإنسان على القوانين المحلية. وينبغي أن يجري البرنامج الوطني للمرأة تحليلا على أساس الولايات، وينبغي أن تعمل الهيئات التشريعية في ولايات المكسيك على تعديل القوانين القاصرة وخاصة في مجال قانون الأسرة والتشريعات التي تنظم صناعة المكيلة. وينبغي اتخاذ إجراءات فعالة لزيادة عدد النساء في مناصب اتخاذ القرار، ويجب على البرنامج الوطني للمرأة أن يمنع الإساءة إلى النساء من السكان الأصليين، وخاصة في ولاية تشياباس اللاتي يعشن في فقر مدقع ومهمشات، وإقامة خدمات صحية واجتماعية لهن ضمن

برامج مكافحة الفقر المطلوبة للغاية. ومن الواضح أن الحكومة المكسيكية تملك الإرادة السياسية لمعالجة كل هذه المشاكل.

٢٣ - السيدة بوستيلو غارسيا ديل ريال: قالت إن أي تقدم اقتصادي واجتماعي في المكسيك سيؤثر على أمريكا اللاتينية كلها، ولاحظت تقدمها التشريعي والفعلي منذ التقرير السابق. وقالت إنه مع تحسن الاقتصاد، يجب توزيع الثروة بإنصاف أكبر في الولايات المضرورة اقتصاديا وجغرافيا، وخاصة للنساء المضرورات، اللاتي يعيش بعضهن، شأن العاملات في صناعة المكيلة، خارج حماية الحكومة. وصحيح أن الحكومة لا تستطيع، في إطار نظامها الاتحادي، أن تفرض إرادتها على الهيئات التشريعية في الولايات، لكن مزيدا من الأموال الاتحادية ستعجل في الإصلاحات. كما يجب على الحكومة أن تخصص الأموال اللازمة أيضا للرعاية المنزلية، ورعاية المعوقين والرعاية اليومية لأطفال الأمهات العاملات. وأضافت أن هناك حاجة لوضع نظام شامل للبيانات الموثوقة عن المرأة.

٢٤ - وتطرقت إلى تنظيم البغاء المقترح من قبل اللجنة الاتحادية لحقوق الإنسان (القضية ١٨)، فقالت إنه يؤمل أن لا تنطوي صياغة التشريع على التمييز في وضع شروط طبية تطال النساء وتعفي زبائنهن من الذكور، وأن تتطابق مع جميع بنود الاتفاقية. وأضافت أنه ليس من الواضح فيما إذا تناول قانون العقوبات مسألة اللواط، وفيما إذا حرم الإجهاض. واختتمت قائلة إن الإحصاءات القائمة على أساس الجنسانية بشأن الحد الأدنى من المعاشات التقاعدية وشروط الحصول على الاستحقاقات ستكون أيضا مفيدة.

٢٥ - السيدة أويدراوغو: أعربت عن تقديرها للتقرير التحليلي والصريح، الذي يقدم معلومات وفيرة عن البرامج الوطنية، واستدركت قائلة إنه من المثير للاهتمام معرفة ما هو المدى الذي تم فيه تعبئة النساء لمساعدة أنفسهن، وما هي الرابطات النسائية التي تم تأسيسها وما هي ردود فعل النساء إزاء التقرير. وأضافت أن العديد من الآليات التي تم تنسيقها على المستوى الوطني لمعالجة المشاكل التي أقر بأنها متعددة القطاعات قد تكون ولدت مشكلة في القيادة والمسؤولية النهائية، وتساءلت فيما إذا كانت ثمة خطط لدمج بعض هذه الهيئات.

٢٦ - ومضت تقول إنه رغم أن العديد من البرامج وضعت خصيصا للنساء الريفيات، فمن المثير للاهتمام معرفة كم هو عدد النساء الريفيات اللاتي اكتسبن الثقة لإدارة الأعمال أو الحصول على قروض، وكيف تخطط الحكومة لتشجيعهن على أن يصبحن مباشرات أعمال.

٢٧ - السيدة أويج: قالت إنه رغم منح الأولوية للدستور والاتفاقية في القانون المكسيكي، فلا تزال بعض القوانين تتسم بالتمييز ولا تتضمن تأكيدا محددا لحق المرأة بالمساواة. وإذا كان من غير الممكن الاستشهاد بالاتفاقية مباشرة في المحاكم المكسيكية، فإنه يجب اعتماد تشريعات في هذا الخصوص. وأضافت أن القوانين التي تعزز نهوض المرأة أمر في غاية الأهمية للتحكم في الأسرة، حيث تكلف المرأة غالبا بدور نمطي ولا تشارك في المسؤولية. ومن الأمور التي تدعو إلى القلق أيضا الزواج المبكر في سن ١٤ سنة،

وترك رعاية الطفل حصرا بالأمهات حتى سن السابعة، وقوانين الوراثة التمييزية. وأضافت أن المكسيك تحتاج إلى قانون محلي يتعلق بالعنف ضد المرأة، ويجب على القضاة أن يغيروا مواقفهم تجاه الاغتصاب. ومع خروج المكسيك من أزمتها الاقتصادية البالغة الصعوبة، يجب بذل العناية لتوزيع الفوائد على الجميع، وخاصة إلى الأشخاص الأكثر تضررا، ومنهم النساء الريفيات. وإنه لا جدال في سياسات الحكومة، ويبقى عليها الآن إزالة الفجوة بين الحالات الواقعية والحالات القانونية.

٢٨ - السيدة هارتونو: سألت فيما إذا كان بالإمكان أن يوزع على اللجنة نسخ من الدستور المكسيكي أو نسخ من أجزاء من الدستور المتعلقة بقضايا الجنسانية. وأشارت إلى الصفحة ١١ من العرض الشفوي، فطلبت توضيحا يتعلق بالفترة الزمنية التي طرأت خلالها تغييرات جذرية في الحياة الثقافية والتعليمية في المكسيك. وقالت إنه ينبغي أن تكون الحكومة أكثر وضوحا في هذا المجال في تقريرها القادم. وأعربت عن رغبتها في معرفة سبب وجود ١٠ في المائة من السكان تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٢ سنة من المعوقين وهو أمر مثير للفزع.

٢٩ - السيدة كارترايت: سألت هل نالت المرأة حقها من العدالة وأعربت عن اهتمامها البالغ في رؤية ترجمة الاتفاقية إلى حقيقة واقعة بالنسبة للنساء المكسيكيات. وقالت إنه رغم أنه يحق للمرأة حسب القانون تملك الأراضي ورهن العقارات والوراثة ووضع برامج تكفل حصولها على حصة متساوية من الأرض، فهل تحصل الأرملة عادة على كامل حصتها من عقارات زوجها بموجب وصيته أم أن هناك تفضيلا للأقارب من الذكور؟ وإذا لم تحصل الأرملة على كامل حصتها من ممتلكات زوجها المتوفى، وخاصة الأرض، هل هناك أحكام كافية لإنصافها في المحاكم؟ أما فيما يتعلق بالاغتصاب والجرائم الجنسية، ففي حين أشادت بالتدابير التي اتخذتها الحكومة المكسيكية في إطار المادة ٦ من الاتفاقية، فقد أعربت عن قلقها بشأن التقارير عن انتشار المشاكل المتعلقة بإحجام الشرطة عن اعتقال الرجال المتهمين بالاغتصاب، والمزاعم بقيام أفراد من الشرطة والقوات المسلحة باغتصاب النساء المحتجزات لديهم. وهل تبذل الحكومة جهدا أكيدا يكفل مقاضاة أي من هذه الجرائم المبلغ عنها؟ وأضافت أن ثمة حاجة للتوعية المستمرة لإطلاع هؤلاء المسؤولين عن تسيير العدالة، وخاصة الشرطة والقوات المسلحة، والمحامين والقضاة، ليس عن كيفية تأثير هذه الجرائم على حياة النساء فحسب، بل إطلاعهم أيضا على الالتزام الذي قدمته المكسيك بتصديقها هذه الاتفاقية. إذ يجب أن يكون هناك التزام قوي من جانب السلطة القضائية نفسها بإجراء هذه البرامج التعليمية واستمرارها. وأعربت عن سرورها بوجود نسبة جيدة من النساء في الجهاز القضائي. وأضافت أنه يجب بذل جهود مستمرة لتحسين نسبة النساء في الجهاز القضائي لأن ذلك يسهل على النساء من ضحايا الجرائم الجنسية التقدم بشكاوى.

٣٠ - ومضت تقول إنه يجب أن يكون هناك قانون يتعلق بالاغتصاب الزوجي، وهو أمر أساسي لتغيير المواقف إزاء العلاقات الجنسية القسرية. ورغم وجود نظام للملكية الزوجية، فإن التقارير التي تصل اللجنة توحي بأنه إذا كانت المرأة هي المسؤولة عن فسخ الزواج، فإنها لا تحصل على حصتها من الملكية الزوجية. وهذا الأمر مزعج لأن النساء يحتجن إلى مكان يعشن فيه وإلى مصدر للدخل، خاصة إذا كان لديهن أطفال ولا توجد لديهم وسيلة لكسب العيش. وبعد انفصام العلاقة بين شخصين يعيشان معا، هل ثمة إمكانية

للحصول على تعويض من المحاكم لتقسيم الأملاك بإنصاف بين الشريكين بصرف النظر عما إذا كان هناك أطفال أم لا؟ وما هو مدى قيام النظام بتقديم المساعدة القانونية للنساء المدعى عليهن في أعمال جرمية أو اللاتي يرغبن في رفع دعاوى مدنية بأنفسهن؟

٣١ - السيدة شاليف: قالت إنه في حين ينتابها قلق بالغ بشأن اتساع حالات الحمل لدى المراهقات، فهي ترحب بالبرامج الوطنية المتعلقة بمنع الحمل وتقديم الرعاية الكاملة للأمهات المراهقات. وأضافت أنه ينبغي أن يزود تقرير الحكومة القادم تفصيلات عن نتائج تلك البرامج. وينبغي النظر في مسألة إباحة الإجهاض، وذلك لعدم إنفاذ القانون، الأمر الذي يجعل الإجهاض أكثر خطورة بالنسبة للمرأة. ويبدو أن ثمة مشكلة هيكلية في إطار النظام القانوني القائم. ففي بعض الولايات، توجد استثناءات لتحريم الإجهاض الجرمي عندما تكون حياة الأم معرضة للخطر، أو إذا كان الحمل نتيجة اغتصاب. ومن الناحية الأخرى، لا توجد إجراءات قانونية لإرساء حق النساء في الإجهاض القانوني. أما فيما يتعلق بالموافقة على منع الحمل، فرغم أنه يحق للمرأة أن تقرر عدد الأطفال وفترات إنجابهم، فإن نتائج الدراسات التي أجرتها المنظمات غير الحكومية أظهرت أن المؤسسات الحكومية لا تقدم سوى وسيلتين لمنع الحمل وهما التعقيم والأجهزة الرحمية. بل وينتاب اللجنة مزيد من القلق بشأن الشكاوى التي تزعم أنه، انتهاكا للقوانين المكسيكية، يتم تعقيم النساء أو تركب لهن أجهزة رحمية دون علمهن أو موافقتهن الخطية. وطبقا لإحدى الدراسات، فإن ربع النساء اللواتي تم تعقيمهن ادعين أنهن لم يبلغن عن الطبيعة الحتمية لهذه العملية، أو عن الطرق البديلة لوسائل الحمل. وادعت ٣٩ في المائة من تلك النساء أنهن لم يوقعن على طلب الموافقة. وأضافت أنه في حين لا تعرف فيما إذا كان هناك تحيز جنساني في النظام الطبي، فهي تحث الحكومة على أن تنظر في هذه المسألة بعناية شديدة لتقرر فيما إذا كانت هناك أية وسيلة لتثقيف العاملين في مجال الرعاية الصحية بحق جميع المرضى، وخاصة النساء، في الاطلاع قبل الموافقة على تعقيمهن.

٣٢ - السيدة يافات دو دوا: أثنت على الجهود التي تبذلها الحكومة في جميع الميادين لتعزيز مركز المرأة، وقالت إنه لا يزال يوجد مجال ملحوظ لإدخال تحسينات في عدة ميادين. لذا، تستدعي الحاجة المواءمة بين القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات، خاصة في مجال العنف ضد المرأة؛ ولعله يمكن فرض حد أدنى من المعايير على مستوى الولايات. وأضافت أن الحاجة تدعو إلى وضع نظام أفضل تنسيقا وهو أمر في غاية الأهمية. وفي هذا المجال، فإن تدريب وتعليم العاملين في مجال إنفاذ القانون والقضاء أمران في غاية الأهمية أيضا. وهناك حاجة لتغيير مواقف الأشخاص الموكل إليهم أمر حماية النساء. وسيكون القيام بحملة واسعة لإطلاع المرأة المكسيكية بحقوقها عنصرا رئيسيا في برنامج شامل وناجح عن العنف ضد المرأة. وسيكون توزيع الاتفاقية مفيدا جدا، ولا سيما التوصية العامة المتعلقة بالعنف ضد المرأة، على نطاق واسع بين المجموعات النسائية المنظمة. وبما أن العنف ضد المرأة ينطوي على عواقب صحية جسدية وعقلية طويلة الأجل، وعلى أثار على الأجيال وفيما بينها، يجب إقامة خدمات الهياكل الأساسية لتوفير المأوى والمساعدة للضحايا. وتقع المسؤولية الأساسية لمواجهة العنف الجنساني القائم في المجتمع على عاتق الحكومة. وينتاب اللجنة قلق بالغ بشأن العنف الذي تتعرض إليه المجموعات الضعيفة جدا، بما في ذلك نساء السكان الأصليين في مناطق النزاعات السياسية اللاتي يقال إنهن اغتصبن وعذبن، والسجينات واللاتي يشتبه في انتمائهن إلى المعارضة السياسية. وفيما أعربت عن تقديرها للتحليل الشامل للوضع في تشياباس وللبرامج المحلية الهادفة إلى تسريع الظروف الاقتصادية والاجتماعية هناك، فهي ترى

أن المساعدة يجب أن تشمل أيضا أن تنال المرأة قسطها من العدالة. كما تعد المساءلة أمرا بالغ الأهمية في هذا الصدد. وتساءلت فيما إذا كانت هناك تدابير لإنزال العقوبة بسلطات الشرطة والجيش التي ترتكب إساءات.

٣٣ - وتساءلت فيما إذا كانت توجد سياسة تضفي صفة قانونية على البغاء وإذا كان الأمر كذلك، هل أجريت مناقشة عامة على الآثار المحتملة التي تنطوي عليها هذه السياسية. وإذا أبيح البغاء، فهل هذا يعني عدم تجريم النساء العاملات في البغاء؟ وهل سيؤدي ذلك إلى إباحة عمل القوادين وتجار النساء؟

٣٤ - وأعربت عن قلقها إزاء عدد الحالات المبلغ عنها بشأن اختبارات الحمل الإلزامية كشرط أساسي للتوظيف، وخاصة في صناعة المكيلة. إذ تشكل هذه الممارسة تمييزا صارخا ضد المرأة. ويجب على الحكومة أن تحقق في تلك التقارير وأن تضع آليات للإنصاف. وفي حين أن التقارير الشفوية والخطية تزود بمعلومات مفصلة عن الهجرة داخل المكسيك، إلا أنه لا توجد بيانات عن هجرة المكسيكيين، وخاصة النساء، إلى الخارج. فما هو عدد النساء اللاتي يهاجرن للعمل في الخارج؟ وإلى أين يذهبن وهل ثمة سياسة تحمي تلك النساء؟

٣٥ - السيدة شوب شيلينغ: أشادت بتفهم الحكومة للعمل الإيجابي، وأضافت أن على الحكومة أن تجري الآن مراجعة منتظمة لجميع المجالات التي ما زالت توجد فيها تفاوتات فعلية بين النساء، لتحديد اتخاذ مزيد من التدابير في العمل الإيجابي. وينبغي أن يزود التقرير القادم بيانا شاملا عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة في هذا الصدد. كما ينبغي للحكومة أن تقنع القطاع الخاص لوضع برامج للعمل الإيجابي. وأعربت عن قلقها البالغ إزاء التمييز ضد المرأة في بعض قطاعات العمل، التي تؤثر على النساء الحوامل الشابات. وقالت إنه ينبغي للحكومة أن تعالج تلك القضية مباشرة بمقاضاة المؤسسات التي تفعل ذلك وأن تقدم مساعدة قانونية إلى النساء والإشارة عموما إلى أن هذا التمييز في القطاع الخاص أمر غير مقبول.

٣٦ - السيدة ساوري (المكسيك): قالت ردا على الأسئلة التي وجهها إليها أعضاء اللجنة إنه حتى في الأوقات الصعبة، بذلت الحكومة جهودا ملموسة للمحافظة على إنفاقها، في المستوى ذاته، على الصحة والرعاية وتخفيف وطأة الفقر. وبلغت نسبة مخصصات الاحتياجات الاجتماعية ٥٧ في المائة في ميزانية ١٩٩٨. وأضافت أنه فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقيات، وعلى الأخص في مجال العنف ضد المرأة، فإن التعقيد الشديد للنظام الفيدرالي ضاعف من عدد المراحل التي ينبغي معالجتها، بل ومن عدد العقبات التي ينبغي التغلب عليها، قبل إحداث تغييرات على المستويين الإقليمي والمحلي. وإذا كانت عدة ولايات أصبح لديها الآن تشريعات في المجال الإداري لمساعدة الضحايا وحمايتهم، فإن الأمر ما زال بحاجة إلى إصلاح القانون المدني وقانون العقوبات. وفي هذا الصدد، تم تعديل قانون العقوبات في الولاية الاتحادية ليتضمن أن الاغتصاب قد يحدث بين الزوجين أو بين شريكين بحكم القانون العام. وفي عام ١٩٩٤، حكمت المحكمة العليا بأن ممارسة حق ما بصورة لا داعي لها أو بصورة مفرطة ليس أمرا غير قانوني. وأوضح التعديل الذي أدخله الكونغرس أن الجماع القسري بين الزوجين يمكن أن يعتبر اغتصابا. ورغم أن الزنا ما زال جريمة

تستحق العقاب، فإن أغلب الولايات لا تعتبره جريمة. ولكنه أحد أسباب الطلاق. وقانون الولاية الاتحادية الذي يعامل الزنا كجريمة يعتبر استثناء.

٣٧ - وفيما يتعلق بتقييم مشروعات التوظيف، قالت السيدة ساوري إنها تتفق تماما مع الخبراء. فالحكومة تضع الآن نظاما لرصد حالة المرأة في المكسيك، وهي حريصة على تنفيذ التزاماتها بمقتضى منهاج عمل بيجين فيما يتعلق بتقدير عمل المرأة في المنزل بغرض وضع نموذج للحسابات الوطنية. وقد تم وضع نموذج وطني لدخل الأسرة وإنفاقها. وتقوم وحدة الإحصاء الآن بتقييم هذه المعلومات. وأعربت السيدة ساوري عن أملها في أن تصبح نتائج كل ذلك متوافرة في شهر نيسان/أبريل.

٣٨ - وبالنسبة للسؤال الخاص بدخول دور الحضانة، أعلنت أنها توافق على أنه ينبغي المساواة بين الرجل والمرأة في ذلك، وأن الجهود تبذل لتدعيم هذا النظام الذي يخدم الآن الأمهات العاملات، والأرامل، والرجال المطلقين الحاضنين لأولادهم.

٣٩ - وتسعى الحكومة إلى تعزيز التنسيق بين الأجهزة الفيدرالية تحت مظلة البرنامج الوطني للمرأة. فكل الأجهزة الفيدرالية ملزمة بتحقيق الأهداف الموكلة إليها في هذا الإطار.

٤٠ - ولم تحدث تخفيضات في اعتمادات التعليم والرعاية الصحية، كما أن الحكومة تتبع سياسة للحد من وطأة الفقر. ونظرا لارتفاع معدل المواليد بين البنات المراهقات، فقد تمت صياغة برنامج لرعاية هؤلاء الأمهات، في الوقت الذي يجري فيه تعزيز استراتيجيات منع الحمل. وأعلنت وزارة التعليم عن التزامها أكثر من مرة بالترويج للنوعية الجنسية في المدارس وفي الجيش.

٤١ - ولا يمكن القول بأنه حدثت تغييرات جذرية أثناء الفترة المستعرضة، صحيح أنه حدثت تغييرات اجتماعية ملموسة، وإن لم تحدث تغييرات جذرية في مفهوم المساواة. وفيما يتعلق بالمعلومات عن المعوقين، قالت إن المعلومات المقدمة مأخوذة من دراسة استقصائية أجريت في المدارس الابتدائية، وبالتالي فإنها لا تتعلق إلا بالأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦-١٢ سنة، وهي تشمل أيضا حالات الإعاقة البسيطة. أما التعداد الذي سيجري عام ٢٠٠٠ فسيشمل أسئلة عن الأشخاص المصابين بحالات إعاقة مختلفة، ولن تتوافر أي معلومات أخرى حتى ذلك الحين.

٤٢ - وتم تسجيل ما يقرب من ٠٠٠ ١٤٠ امرأة كمالكات أراض، مقابل ٠٠٠ ٣٠ في عام ١٩٧٠. وبالنسبة للمسائل المتعلقة بالميراث، فليس هناك أي أفضلية للذكور. فطبقا للقانون المدني، إذا مات شخص غير واصٍ، فإن الأرض تقسم بالتساوي بين أبنائه من الذكور والإناث. وبالنسبة لجرائم الاغتصاب والجنس، فإن المجتمع والحكومة يبذلان جهودا ملموسة للتنديد بسوء معاملة الشرطة والقضاء على هذا السلوك. وفيما بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ارتكبت القوات العاملة في مكتب المدعي العام عددا من حوادث الاغتصاب في مدينة مكسيكو، وصدرت أحكام ضد مقترفيها. وبعد هذه الحادثة، أنشئت وكالات خاصة للتعامل مع الجرائم

الجنسية، وقادت التعبئة الاجتماعية الواسعة إلى تغييرات ملموسة في مجال العنف العائلي. والقوات المسلحة تحافظ على السلام والهدوء، وتلتزم التزاما دقيقا بالقانون، حتى في مناطق الصراع مثل شياباس.

٤٣ - وفيما يتعلق بممتلكات الزوجين، فإن عقد الزواج ينص فيه على ما إذا كانت الملكية منفصلة أو مشتركة، وعند فسخ العقد في الحالة الأولى يحتفظ كل زوج بممتلكاته، وفي الحالة الثانية تقسم الممتلكات بالتساوي بين الزوجين. ويولى اهتمام خاص لحالات النساء فوق الخمسين ممن لم يعملن خارج المنزل ولا يحتمل أن يدخلن إلى سوق العمل بعد الطلاق.

٤٤ - وبموجب قانون الإجهاض، هناك خمس حالات لا يعتبر فيها الإجهاض جريمة، وهي: الاغتصاب، والخطر على صحة الأم، ومخاطر حدوث تشوه شديد للمولود، والتلقيح الاصطناعي القسري (ولايتان)، والصعوبات الاقتصادية في حالة المرأة التي لديها ثلاثة أطفال أو أكثر (ولاية واحدة). ولا يعتبر الإجهاض وسيلة لتنظيم الأسرة. وتحاول السلطات الصحية معالجة هذه المشكلة. فكما يتضح من التقرير، حدث انخفاض في معدل الوفيات أثناء الولادة نتيجة الإجهاض الطبيعي أو العمدي.

٤٥ - وبالنسبة للسؤال الخاص بالموافقة على استخدام وسائل منع الحمل، فإن إجراءات عقابية تتخذ إذا حدث انتهاك لمعايير تنظيم الأسرة. وكانت هناك حالة في بويبلا ادعت فيها ٢٣ امرأة أنهن لم يحصلن على معلومات كافية قبل تركيب وسائل منع الحمل داخل الرحم. وقد عوقب المسؤول الطبي على ذلك وفصل من عمله. وبشكل عام، استطاعت الأجهزة الصحية أن تقضي على أي إكراه للمرأة فيما يتعلق بحقها الدستوري في أن تقرر عدد الأطفال الذين تريدهم والمباعدة بين حالات الحمل. وقد شكلت لجنة وطنية للتحكيم الطبي، وظلت قائمة لمدة سنة، وكانت أغلب الشكاوى من الممارسات الخاطئة تتعلق بعلاج أمراض النساء. وقامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بالتحقيق في الحالات التي حدثت في الأجهزة العامة للقطاع الصحي وحلها.

٤٦ - وقالت السيدة ساوري إنها توافق على ضرورة القيام بحملة شاملة لتوعية المرأة المكسيكية بحقوقها. وقد وزع على أعضاء اللجنة كتيب عن حقوق المرأة المكسيكية. وأضافت أن القانون المكسيكي يحظر فصل المرأة الحامل. وكانت هناك شكاوى من اختبارات الحمل الإجبارية كشرط للعمل. وبموجب قانون العمل، فإن على جميع العاملين إجراء فحوصات طبية قبل التعاقد، ولكن القانون لم يذكر اختبارات الحمل. وليس هناك أي تمييز ضد المرأة الحامل، سواء في قانون العمل أو في الواقع. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى زيادة معرفة المرأة بحقوقها.

٤٧ - الرئيس: قالت إنه من الواضح أن الحكومة المكسيكية قد فعلت الكثير لكي تتمتع كل نساء المكسيك بحقوقهن كاملة وفقا لجميع بنود الاتفاقية. ومن الواضح أن الحركة النسائية قد نمت وأن طلباتها تلقى آذانا صاغية من جانب الحكومة. ولكن المكسيك - كدولة متعددة الأعراق ومتعددة القوميات - تواجه صراعات سياسية واقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة، أول ضحاياها النساء والأطفال. واسترعت الانتباه إلى المشكلات الخطيرة للمرأة في القطاع الريفي، وعلى الأخص النساء اللواتي ينتمين إلى السكان الأصليين وهؤلاء اللواتي يعملن في محلات التجميل، كما استرعت الانتباه إلى أعمال العنف ضد المرأة، وخاصة

الاغتصاب، بواسطة رجال الشرطة، وهي الحالات التي أبلغت عنها بعض المنظمات غير الحكومية. ولا بد أن تزيد الحكومة من اهتمامها بحماية الضحايا، وإدارة العدالة بصورة فعالة، ومعاقبة مرتكبي هذه الجرائم. واختتمت كلمتها قائلة إن التقرير يعطي سببا للتفاؤل بمستقبل المرأة المكسيكية.

٤٨ - السيدة ساوري (المكسيك)، انسحبت.

تنفيذ المادة ٢١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٤٩ - السيدة صادق (المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان): قالت إن صحة المرأة، بما فيها صحتها الجنسية والإنجابية، حظيت أخيرا بالاعتراف بها كحق من حقوق الإنسان، وإنه من الممكن أن تصبح الاتفاقية وسيلة قوية في النضال من أجل الوصول إلى حق المرأة في الصحة، وهو ما ينقذ ملايين الأرواح سنويا، ويزيح عقبة كؤود من طريق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

٥٠ - إن صحة المرأة لا تعتمد على الرعاية الصحية المناسبة فحسب، وإنما تعتمد أيضا على وضعها في الأسرة، وفي العمل والحياة السياسية. وضمانا لصحة المرأة، لا بد للبلدان أن تعالج، بشكل عام، التمييز القائم على الجنس. ولا بد لها أن ترفض المعايير الاجتماعية والثقافية التي لا ترى المرأة إلا كأم، وأن تضمن ممارسة الخيار الواعي في الزواج وتكوين الأسرة، وأن تعمل على القضاء على العنف والممارسات المؤذية القائمة على الجنس. فحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة تشمل حقها في التحكم في المسائل المتعلقة بصحتها الجنسية والإنجابية، واتخاذ قرار بشأنها بحرية ومسؤولية، دون إي إكراه أو تمييز أو عنف.

٥١ - إن التمييز المتعلق بالصحة ضد البنات والنساء يحدث طوال حياتهن، ويشمل اختيار الجنس قبل الولادة، ووأد البنات، وإهمالهن لصالح الأولاد. فوفاة الأم أثناء الولادة، والإصابة بالأمراض لأسباب يمكن الوقاية منها، تشكل اعتداء على حق المرأة في الحياة. إن عدم توازن علاقات القوى في المسائل الجنسية يزيد من فرص تعرض المرأة للإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي وتكرار الحمل. فالنساء المسنات يتعرضن لحالات عجز مزمنة بسبب ما يتعرضن له في الماضي من حالات عنف جنسي وحالات تمييز تتعلق بالصحة.

٥٢ - وقد حظيت هذه الاهتمامات باعتراف متزايد في العقد الأخير باعتبارها مسائل تتعلق بحقوق الإنسان. ولقيت هذه العملية دفعة إلى الأمام من كل من المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومنذ ذلك الحين بدأ العديد من البلدان النامية في توسيع نهجه تجاه الرعاية الصحية الإنجابية، وتلبية احتياجات المراهقات من المعلومات والخدمات المتصلة بالصحة الإنجابية. كما اتُّخذت مبادرات ملموسة لتعزيز القوانين الوطنية التي تروج لحقوق الصحة الإنجابية والجنسية، والمساواة بين الجنسين، والقضاء على العنف الجنسي. وبذل صندوق الأمم المتحدة للسكان جهدا متسقا لوضع كل أنشطته البرامجية في إطار من حقوق الإنسان، كما بدأ في استخدام هذا النهج لدى تدريب موظفيه، جنبا إلى جنب مع النظراء في الحكومات والمنظمات غير الحكومية على حقوق الإنجاب والدعوة

إلى تنفيذ صكوك حقوق الإنسان. كما ينوي الصندوق تقديم الدعم إلى المنظمات غير الحكومية من أجل أنشطة الدعوة إلى حقوق الإنسان.

٥٣ - ومن الممكن تقديم دعم هائل للتقدم الذي أحرزته بعض البلدان، عن طريق عملية رصد معاهدة حقوق الإنسان. فالاتفاقية بالذات هي أداة لا غنى عنها لاعتبار الحكومات مسؤولة قانونا عن تجاهل حقوق المرأة في الصحة أو انتهاك هذه الحقوق. وأيد صندوق الأمم المتحدة للسكان بشدة الاقتراح الخاص بأن تصدر اللجنة توصية عامة بشأن المادة ١٢ من الاتفاقية حول التزامات البلدان فيما يتعلق بصحة المرأة. فمثل هذه الخطوة ستتفق مع توصيات اجتماع المائدة المستديرة بشأن نُهج حقوق الإنسان تجاه صحة المرأة، وهو الاجتماع الذي عقد في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ والذي دعا أطراف الهيئات المرتبطة بمعاهدات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية إلى العمل معا من أجل إدماج منظور لحقوق الإنسان يكون حساسا لقضايا الجنسين في برامج كل منها. ومنذ ذلك الحين ظلت المناقشات تدور، وعقدت اجتماعات منتظمة من جانب فريق عامل غير رسمي مشترك بين الوكالات يضم مراكز التنسيق المعنية بقضايا الجنس وحقوق الإنسان. وقد ناقش صندوق الأمم المتحدة للسكان مع اللجنة إشراك أعضاء اللجنة في صياغة استعراض وتقييم منتصف المدة لبرامج الصندوق القطرية، وفي الاجتماعات القطرية وتدريب الموظفين في الميدان. ويسر الصندوق أن يساعد أي هيئة من الهيئات المرتبطة بمعاهدة، بناء على طلبها، فيما يتعلق بتنفيذ حقوق الإنجاب.

٥٤ - السيدة غونزاليس: أعربت عن تقديرها للعمل الذي قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان في أمريكا اللاتينية لدعم الجهود التي تبذلها الحكومات والجمعيات النسائية والمنظمات غير الحكومية. وفي كثير من البلدان بدأت المرأة تمارس دورها في المجتمع وفي تشكيل جمعيات. وكانت النتيجة أن الحكومات بدأت تلمس الحاجة إلى سياسات لدعم وتعزيز وضع المرأة وضمان حقها في الصحة الجنسية والإنجابية. كما قام الصندوق بالكثير في مجال المعلومات والتوعية بتخطيط الأسرة والاعتراف بحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة.

٥٥ - السيدة شاليف: قالت إن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، بقيادة السيدة صادق، كان نقطة تحول في عملية ضمان صحة المرأة. وأضافت أن العرض الذي قدمته المكسيك عكس التغيير الذي حدث في الدولة الطرف، والذي يرجع الفضل فيه بدرجة كبيرة إلى الدعم والمساعدات التي قدمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، كما أن هذا التغيير يمكن رؤيته في تقارير المنظمات غير الحكومية.

٥٦ - السيدة كورتي: أثنت على صندوق الأمم المتحدة للسكان لإنارته الطريق أمام اللجنة للترويج لحقوق المرأة، وعلى الأخص حقها في الصحة. كما أن الصندوق قدم مساعدة لا تقدر بثمن في إعداد الأسئلة للدول الأطراف. وأعربت عن أملها في أن يستمر هذا التعاون.

٥٧ - السيدة كارترايت: أعربت عن تقديرها لصندوق الأمم المتحدة للسكان لتعاونه مع اللجنة للترويج لحق المرأة في رعاية صحية كاملة. فاللجنة تشعر بقلق متزايد لتأثير الثقافة والتقاليد والدين على حقوق الإنسان

للمرأة، وعلى الأخص حقها في أشكال معينة من الرعاية الصحية. وتساءلت عما إذا كان لدى الصندوق أي برامج لمعالجة التأثير المتزايد لقوى التطرف على إمكانية تقديم خدمات الصحة الإنجابية إلى النساء.

٥٨ - السيدة صادق: قالت إن الصندوق واللجنة يعملان نحو نفس الأهداف، وينبغي أن يستمرا في هذه الشراكة. فالصندوق ملتزم بالدعوة، ولا يكفي تغيير القوانين، حيث أن السلوك لا يتغير إلا عندما تحدث تغييرات في المجتمع. فالأشخاص الذين يستطيعون إحداث تغييرات في مجتمعاتهم لا بد أن يرفعوا أصواتهم، ولذا لا بد للنساء وللمنظمات غير الحكومية أن يتكلموا، ولا بد للقادة أن يتكلموا.

٥٩ - لقد استخدمت التقاليد والثقافة في أحيان كثيرة للتمييز ضد النساء والبنات. ولا بد من مناقشة حق المراهقات في الحصول على الرعاية والخدمات الصحية بطريقة براغماتية. فكثيرا ما تردد صناع القرار في اتخاذ أي إجراء. وصندوق الأمم المتحدة للسكان يعمل بنشاط من أجل وضع نهج براغماتي دون التعرض للثقافة والدين. وهو يعمل مع منظمة اليونسكو لوضع مناهج دراسية عن احترام الجنس وقيمه للمدارس الابتدائية والثانوية، كما ينظمان مسابقات لكتابة المقالات، ويعقدان حلقات دراسية ومؤتمرات عن صحة المراهقات. فالفتيات متعطشات للحصول على المعلومات والخدمات، والصندوق يعمل مع جمعيات الفتيات لتقديم هذه الخدمات. ورغم حدوث قدر كبير من التقدم في قضايا المرأة والصحة الإنجابية بشكل عام، فإن التقدم الذي حدث بالنسبة لصحة المراهقات كان بطيئا للغاية. وحيث أن حالات الحمل بين المراهقات في تزايد مستمر، فإن قدرا كبيرا من الاهتمام ينبغي أن يوجَّه نحو هذه المشكلة التي أثارت رد فعل قوي لدى الجماعات المحافظة، ربما أكثر مما أثارته أي قضية أخرى.

٦٠ - إن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعد الآن استعراضا للحالة بعد خمس سنوات من انعقاد المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وسيكون من بين موضوعاته الصحة الإنجابية والحق في الإنجاب وتمكين المرأة، بما في ذلك صحة المراهقات. وستعقد في هذا المجال اجتماعات مائدة مستديرة حول الحق في الإنجاب وقضايا الجنسين وصحة المراهقات.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠